تقرير "نقابة ميتر"

السنوي للعام الثاني لمجلس نقابة الصحفيين

نقابة مـــيتر

تقرير "نقابة ميتر" للربع الثالث من العام الثاني لمجلس نقابة الصحفيين

إعداد:

الوحدة البحثية بموقع نقابة ميتر

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بموقع نقابة ميتر

الناشر:

موقع نقابة ميتر

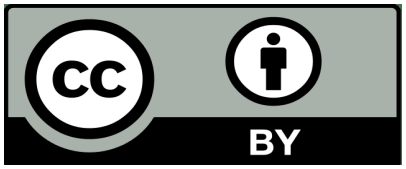

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

المحتويات

- منهجية التقرير

- المقدمة

الباب الأول: أداء مجلس نقابة الصحفيين خلال العام الثاني من عمر المجلس

الباب الثاني: ما آلت إليه الوعود الانتخابية

- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر
- الرعاية الصحية
- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا
- لائحة أجور عادلة
- تدريب الصحفيين وتطوير المهنة
- التصدي لظاهرة الفصل التعسفي
- لجنة المرأة
- الحبس الاحتياطي
- التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة

الباب الثالث: أزمات ما قبل الانتخابات

- عدم عرض الميزانية
- واجهة النقابة تعود من جديد
- إعانات مادية بالتمرير

الباب الرابع: مجمل أعمال لجان المجلس خلال العام الثاني

- لجنة التسويات
- لجنة الخدمات والتكنولوجيا
- لجنة التطوير والتدريب
- لجنة الرعاية الصحية
- لجنة النشاط
- لجنة الحريات
- لجنة المرأة
- لجنة الجوائز المصرية
- لجنة الحج والعمرة
- لجنة القيد
- لجنة المعاشات

- خاتمة وتوصيات

منهجية التقرير

يعرض التقرير ويحلل ما قدمه مجلس نقابة الصحفيين خلال العام الثاني من فترته القانونية، وذلك خلال الفترة من إبريل 2022 حتى مارس 2023، وذلك بهدف متابعة وتقييم أداء مجلس النقابة.

واعتمدت منهجية هذا التقرير على متابعة أداء مجلس النقابة من خلال اجتماعاته الدورية، وقرارته والتعامل مع الأزمات. كما اعتمد التقرير على التوثيق والمتابعة لأداء المجلس في تنفيذ الوعود الانتخابية على أرض الواقع والتي تتضمن 10 وعود مختلفة.

ووفقا لمنهجية "نقابة ميتر" فقد تم تحديد الوعود الانتخابية من خلال اللقاءات والتصريحات وكذلك البرامج الانتخابية التي أطلقها المرشحون خلال فترة الانتخابات.
بالإضافة إلى أن كل ما سيتم عرضه في التقرير تم التحقق منه ورصده سواء بالبيانات الرسمية التي أصدرها نقيب الصحفيين أو أحد أعضاء المجلس، وتم نشرها إما عن طريق صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو الموقع الرسمي لنقابة الصحفيين، أو بالتواصل المباشر مع بعض أعضاء مجلس النقابة، وكذلك رصد وتوثيق أخبار نقابة الصحفيين التي تم نشرها عبر المواقع الصحفية المصرية.

المقدمة

تراجع بأداء مجلس نقابة الصحفيين بشكل كبير على مدار العام الثاني، بل وصل إلى مرحلة غير مسبوقة من الانحصار ، وأبرز مثال على ذلك هو ندرة اجتماع مجلس النقابة لأشهر طويلة.
كما تراجع دور المجلس في الاهتمام بالقضايا الحقيقية التي تمس الصحفيين وأزماتهم سواء داخل مؤسساتهم الصحفية أو خارجها وتقديم الدعم اللازم لهم.

كما شهد العام الثاني من عمر المجلس إهمالاً شديدا في تنفيذ أو العمل على تنفيذ الوعود الانتخابية، سواء التي أطلقها أعضاء المجلس أثناء فترة الترشح والدعاية الانتخابية، أو التي أطلقها النقيب قبل الانتخابات، مثال على ذلك "التفاوض من أجل إخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين احتياطيا، والتعديلات التشريعية لمنع حبس الصحفيين في قضايا النشر....إلخ".

أما بالنسبة لعمل اللجان، فقد أصدر المجلس تقريرا مفصلا عن عمل 11 لجنة خلال العاميين الماضيين، فيما لم يشر التقرير إلى مصير بعض اللجان المعطلة مثل التشريعات والإسكان.

كما ظلت الأزمات هي عنوان مجلس النقابة حتى قبل إجراء انتخابات التجديد النصفي بأيام، إذ اندلعت عدد من الأزمات، ما يشير إلى حالة عدم التوافق التي سيطرة على روح المجلس على مدار الأعوام القليلة الماضية.

الباب الأول: أداء مجلس نقابة الصحفيين في عامه الثاني

خلال العام الأخير لم يجتمع مجلس نقابة الصحفيين سوى اجتماع واحد فقط، وعلى مدار عامين من أبريل 2021 وحتى مارس 2023 اجتمع مجلس النقابة 9 اجتماعات فقط كان أخرها الاجتماع الذي عقد في 18 فبراير لإقرار الميزانية قبل عرضها على الجمعية العمومية.

وكان من المفترض أن يكون مجلس نقابة الصحفيين قد اجتمع 24 اجتماعا خلال العامين الماضيين، لكنه في حقيقة الأمر لم يجتمع سوى 9 اجتماعات فقط بما فيهم اجتماعات تشكيل هيئة المكتب وهي اجتماعات إجرائية فقط، وبذلك يكون المجلس قد اجتمع ثلث عدد الاجتماعات التي من المفترض أن يعقدها والتي تعتبر الحد الأدنى من الاجتماعات، بالمخالفة لقانون ولائحة النقابة.

ويعتبر نقيب الصحفيين ضياء رشوان هو المسؤول الأول عن ندرة الاجتماعات، فهو المخول له الدعوة لاجتماعات المجلس وفقا للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين والتي تنص على:
"توجه الدعوة لحضور جلسات المجلس من النقيب قبل موعد انعقادها بثمان وأربعين ساعة على الأقل متضمنة جدول أعمالها بالإضافة إلى ما يقترح أعضاء المجلس عرضه على المجلس قبل انعقاده ويشترك السكرتير العام في تنفيذ هذه الإجراءات".

وتسبب تخلف مجلس نقابة الصحفيين عن انعقاد اجتماعاته بشكل منتظم ودوري، في تعطيل عدد من الملفات من بينها بحث طلبات الصحفيين المقدمة للنقابة بمذكرات رسمية، والإضرار بمصالح الجمعية العمومية المنتخبة لإدارة مصالح النقابة، وهو ما ذكره بلاغ أعضاء في مجلس النقابة من بينهم عضو مجلس النقابة محمود كامل، الذي قدم البلاغ للجمعية العمومية على صفحته الخاصة بالفيسبوك.

الباب الثاني: ما آلت إليه الوعود الانتخابية

انتهت الفترة القانونية للنقيب وهي عامين، كما انتهت نصف المدة لنصف مجلس النقابة والذي كان تم انتخابه في أبريل 2021، ورغم ذلك تباينت مؤشرات الوعود الانتخابية بين جاري العمل عليها ولم يتم العمل عليها، إذ أُهملت الوعود الانتخابية خلال فترة نقيب الصحفيين المنتهية ولايته ضياء رشوان رغم أهميتها.

١- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر

لم يحقق مؤشر الوعد خلال العام الثاني من عمر مجلس النقابة برئاسة ضياء رشوان أي تقدم، إذ ظل عند نقطة "لم يتم العمل عليها". ولم يتخذ النقيب أي خطوات تذكر في التفاوض مع الحكومة والبرلمان لتعديل القوانين بما يتيح حرية ممارسة المهنة وإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر.

الجدير بالذكر أن الجمعية العمومية قد قررت في اجتماعها 2 إبريل 2021، على التفاوض مع الحكومة والبرلمان لتعديل قانون النقابة بما يتيح حرية ممارسة المهنة وإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر، وهو ما لم يقم مجلس النقابة في عهد ضياء رشوان بتحقيقه.

٢- الرعاية الصحية

ر

وكان من المفترض أن يشهد عهد نقيب الصحفيين السابق ضياء رشوان تقدما ملحوظاً في مستوى الرعاية الصحية المقدمة للصحفيين وأسرهم وهو ما لم يحدث، وخلال العام الثاني لم يحقق مؤشر الرعاية الصحية أي تقدم، إذ ظل عند نقطة "لم يتم العمل عليه".

وفي عهد نقيب الصحفيين المنتهية ولايته ضياء رشوان، ارتفعت قيمة الاشتراك في مشروع العلاج، دون أي تطور أو تحديث في مستوى الخدمة المقدمة.

وخلال السنوات الماضية، كشف عدد كبير من الصحفيين أزماتهم مع مشروع العلاج المقدم لهم من قبل نقابة الصحفيين، كان من بين تلك الأزمات غلق بعض المراكز الطبية أبوابها في وجه الصحفيين، وإلغاء التعاقد دون الرجوع إلى النقابة، بالإضافة إلى تحمل الصحفيين النصيب الأكبر من تكاليف الخدمة الطبية بنسبة تتراوح ما بين 60-70% تقريبا، فيما تتحمل النقابة نسبة 30-40% فقط من تكاليف الكشف الطبي، فيما تتحمل النقابة نسبة 70% من نسبة العمليات المتاح إجرائها في المستشفيات التابعة لمشروع العلاج فقط، كما أن الحد الأقصى من نصيب الفرد الواحد في التغطية العلاجية 15 الف فقط.

٣- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا

انتقل مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا إلى "تحقق" خلال العام الثاني من عمر النقيب ضياء رشوان، بعد أن نجح في الحصول على زيادة البدل في يوليو 2022، وتعتبر هذه الزيادة الثانية في عهد رشوان، إذ كانت الأولى في 12 يوليو عام 2021.

وطالب الكثير من الصحفيين أن تكون زيادة البدل سنوية وغير مرتبطة بمقعد النقيب حتى لا تكون "هبة انتخابية".

ووفقا للوعود الانتخابية التي أرساها بعض ممن حصلوا على مقاعد داخل مجلس النقابة في الدور الانتخابية 2021، فإن الحديث عن بدل التدريب والتكنولوجيا قد تصدر أغلب البرامج الانتخابية، لما له أهمية كبيرة في مساندة الصحفيين ماليا، وخصوصا مع انتشار البطالة والفصل التعسفي بين صفوف الصحفيين، أصبح عددا كبير منهم يعتمد بشكل كبير على بدل التدريب والتكنولوجيا كمصدر للدخل.

٤- لائحة أجور عادلة للصحفيين

خلال العام الثاني للنقيب السابق ضياء رشوان والمجلس المنتخب في 2021، ظل مؤشر الوعد عند نقطة "لم يتم العمل عليه"، ولم تشهد فترته أي تقدم ملحوظ في ملف الأجور.

وقد أتم النقيب مدته القانونية دون اتخاذ أية خطوات اقتصادية تذكر لرفع المستوى المعيشي للصحفيين، والتي من بينها وضع لائحة أجور عادلة تطبق داخل المؤسسات الصحفية.

الوعود الاقتصادية، والتي تتحدث عن الأجور، كان لها نصيب الأسد في البرامج الانتخابية للمرشحين على مقاعد مجلس نقابة الصحفيين عام 2021 وعلى رأسهم نقيب الصحفيين السابق ضياء رشوان الذي رفع شعار "مزيد من الحقوق للصحفيين" خلال برنامجه الانتخابي، وبالتالي كان من المنتظر أن يلقي هذا الملف مزيدا من الاهتمام وهو ما لم يحدث.

٥-تدريب الصحفيين وتطوير المهنة

شهد الوعد الانتخابي الخاص بتدريب وتطوير المهنة تقدما أثناء الفترة القانونية لنقيب الصحفيين السابق ضياء رشوان والتي بدأت في أبريل 2021 وانتهت في مارس 2023، إذ استقر مؤشر الوعد مع انتهاء الفترة القانونية عند "تحققت نسبيا".

في المقابل لم يقدم المجلس في عهد النقيب المنتهية مدته على تنفيذ أية استراتيجية ممنهجة لتطوير الصحافة الورقية المهددة بالإندثار.

٦-التصدي لظاهرة الفصل التعسفي

ظل موقف مجلس النقابة المخيب للآمال فيما يخص ظاهرة الفصل التعسفي للعام الثاني على التوالي، فشهد العام الثاني من فترة نقيب الصحفيين السابق ضياء رشوان ومجلسه، عدد من حالات الفصل التعسفي دون تدخل ملحوظ من مجلس النقابة.

واستقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتصدي لظاهرة الفصل التعسفي عند مرحلة "جاري العمل عليه"، إذ رصد الموقع تدخل طفيف للمجلس في العام الأول من عهد رشوان لوقف الفصل التعسفي، فيما ظلت شكاوى أخرى معلقة دون أي تدخل.

وجاء وعد "حماية الصحفيين" ضمن الوعود التي حملها البرنامج الانتخابي لنقيب الصحفيين المنتهية ولايته"ضياء رشوان"، ما يعني أنه بصفته نقيب الصحفيين من المفترض ألا تنته مدته إلا بوفاء وعده، وهو ما لم يحدث.

كما حملت برامج بعض المرشحين منهم ممن تم انتخابهم وأصبحوا أعضاء مجلس نقابة في انتخابات 2021، وعود انتخابية بتفعيل الدور النقابي لحماية الصحفيين من الفصل التعسفي وفقًا لما ورد بقانون نقابة الصحفيين وصرف التعويضات اللازمة وإيجاد فرص عمل للصحفيين المفصولين.

ويعد فصل الصحفيين من الأزمات الأساسية التي تهدد الصحفيين، وخصوصا أنه خلال السنوات القليلة الماضية تم فصل العديد من الصحفيين بشكل تعسفي من بعض المؤسسات الصحفية دون أن تتخذ النقابة أية إجراءات تجاه تلك المؤسسات.

٧- لجنة المرأة

ظل مؤشر وعد "لجنة المرأة" عند نقطة "جاري العمل عليها"، إذ فشل المجلس المنتخب في 2021، للعام الثاني على التوالي في وضع استراتيجية وخطة عمل للجنة. وكان مجلس النقابة برئاسة النقيب ضياء رشوان قد وافق بالإجماع ، يوم 12 إبريل عام 2021، على تشكيل لجنة للمرأة ضمن تشكيل لجان المجلس.

وخلال السنوات القليلة الماضية تعالت أصوات الصحفيات بالأزمات اللواتي تواجهن أثناء عملهن داخل المؤسسات الصحفية وتعرضهن لبعض أشكال العنف والتمييز على أساس النوع، مثل التحرش الجنسي والعنف اللفظي والحرمان من الترقية والتدرج الوظيفي، الأمر الذي دفع الكثير من الصحفيات إلى المطالبة بضرورة تدشين لجنة للمرأة داخل نقابة الصحفيين، للتفرد والعمل على حل أزمات الصحفيات.

٨- الحبس الاحتياطي

ظل مؤشر الوعد الانتخابي عند نقطة "جاري العمل عليها"، بعد أن فشل نقيب الصحفيين السابق ضياء رشوان في التفاوض لخروج الصحفيين المحبوسين في العام الثاني من فترته القانونية.

وكان ضياء رشوان، قد رفع شعار "نقابة تتفاوض"، خلال حملته الانتخابية في 2021 كما أكد في برنامجه الانتخابي على "حماية الصحفيين"، وبالتالي كان من المفترض أن يتم إخلاء سبيل كل الصحفيين المحبوسين احتياطيا قبل انتهاء المدة القانونية لرشوان، وهو ما لم يحدث.

٩-التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة

ظل مؤشر الوعد الانتخابي "التصدي للكيانات الوهمية ومنتحلي الصفة" عند نقطة "لم يتم العمل عليه" للعام الثاني على التوالي، حيث لم يهتم مجلس النقابة في عهد نقيب الصحفيين السابق ضياء رشوان باتخاذ أية إجراءات تذكر ضد هذه الكيانات.

ونظرا لكثرة منتحلي الصفة، والذين بلغ عددهم ما يقرب من 18 ألف وفقا لتصريحات عضو بمجلس الصحفيين، تعهد بعض أعضاء المجلس في عهد رشوان بالتصدي للكيانات الوهمية و منتحلي الصفة، نظرا لما تسببه تلك الكيانات من خطورة على نقابة الصحفيين والصحفيين الممارسين للمهنة، وهو ما لم يحدث.

١٠- مشروع سكني يليق بالصحفيين

تحرك مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بمشروع سكني يليق بالصحفيين لنقطة "جاري العمل عليها"، فخلال العام الثاني وقع نقيب الصحفيين ضياء رشوان بروتوكول تعاون[1] مفصل مع المجموعة الوطنية لاستثمارات الأوقاف (المحمودية سابقا) لبناء أرض الصحفيين بمدينة السادي من أكتوبر.

وانفرد نقيب الصحفيين السابق ضياء رشوان بوعد "رعاية اجتماعية شاملة للصحفيين" خلال برنامجه الإنتخابي المقتضب الذي تحدث فيه عن أربع محاور رئيسية، كان هذا الوعد من بينهم.

وفي تصريحات صحفية عديدة خلال فترة الدعاية الانتخابية في 2021، أكد رشوان على أن مدينة الصحفيين بمدينة الـ6 من أكتوبر على رأس أولوياته، خاصة أن المخصص من الإسكان الاجتماعي للصحفيين لم يلقى قبولا من حيث مكان وجودة وسعر الوحدة السكنية المطروحة.

وكان رشوان قد أعلن قبل ترشحه بأيام قيل عن أنه تم دفع 47 مليون جنيه المقدم المطلوب لتخصيص الأرض وتوقيع 10 شيكات بباقي ثمن الأرض على 5 سنوات.

١ انتهاء أزمة أرض نقابة الصحفيين أكتوبر بعد توقيع بروتوكول مع الأوقاف

الباب الثالث: أزمات ما قبل الانتخابات

نشبت عدة أزمات في الأيام الأخيرة من العام الثاني لمجلس النقابة، وذلك قبل أيام من إجراء انتخابات التجديد النصفي التي تعقد في الجمعة الأولى من شهر مارس كل عامين.

- إقرار الميزانية دون إرسالها

كانت من ضمن الأزمات التي اندلعت بين أعضاء مجلس النقابة خلال العام الثاني، ما دون عنه عضو مجلس نقابة الصحفيين محمود كامل في 17 فبراير الماضي، إذ قال في منشور له موجه للجمعية العمومية، إنه تلقى دعوة لانعقاد مجلس النقابة السبت 18 فبراير، بمقر النقابة في تمام الساعة 5 مساءً لمناقشة الميزانية وإقرارها للعرض على الجمعية العمومية المُقبلة رغم أن الميزانية لم ترسل لأعضاء المجلس لدراستها ووضع الملاحظات عليها.

وأشار في منشوره إلى أن ما حدث عينة من أسلوب إدارة مجلس النقابة بطريقة (ابصم على بياض) التي تنتهجها أغلبية المجلس صاحبة القرار- وفقا لوصفه.

- أزمة واجهة النقابة تعود من جديد

قبل أيام من انتهاء عمل مجلس النقابة، تبادل عضوا المجلس خالد ميري ومحمود كامل الاتهامات حول أزمة ترميم واجهة النقابة، إذ ادعى المرشح على مقعد النقيب خالد ميري صدور قرار مجلس بالإجماع بشأن الموافقة على ترميم واجهة النقابة، وهو ما نفاه عضو المجلس والمرشح على مقعد عضو المجلس (تحت السن) محمود كامل في تدوينة عبر صفحته على الفيسبوك، مشيرا إلى أن هذا الادعاء الغرض منه هو الهرب من المسئولية أمام الجماعة الصحفية.

وأوضح كامل في تدوينته الموجهة لأعضاء الجمعية العمومية، أنه في 25 ديسمبر 2021 رفض طلبا بالتمرير للموافقة على تجديد واجهة النقابة. وحمل في حيثيات رفضه المسئولية كاملة لمن وافق على هذا الأمر الكارثي.

وأوضح كامل أن الإجراءات المتخذة في هذا الشأن انفرد بها السكرتير العام ولم يطلع المجلس عليها. كما أكد على أن الترميم يتعلق فقط بالكرانيش التي يسقط جزء منها وليس بواجهة

النقابة كلها. وهو ما دفع كامل لقول إن ما يحدث واقعة إهدار للمال العام يتطلب التحقيق فيه.

وأشار كامل إلى أنه طالب بالتحقيق في بقاء السقالات على واجهة النقابة طوال السنوات الماضية دون مبرر، لكن دون استجابة من المجلس.

- إعانات مادية بالتمرير

إلى جانب أزمة الميزانية وواجهة النقابة، اندلعت أزمة بين عضوا المجلس أيمن عبد المجيد ومحمود كامل. إذ نشر كامل تدوينة عبر صفحته على الفيسبوك موجهة لأعضاء الجمعية العمومية، أوضح خلالها أنه فوجئ قبل انعقاد الجمعية العمومية بـ 48 ساعة بعضو المجلس أيمن عبدالمجيد بصفته سكرتير عام النقابة يصر على استغلال سلطته في إرسال طلبات إعانات مادية بالتمرير في وقت الريبة الانتخابية- على حد وصف كامل.

وأوضح كامل أن عبد المجيد طلب الموافقة بالتمرير على صرف إعانات لـ16 صحفي/ة بينهم موظفين بالنقابة. مشيرا إلى أن هذا يحدث على الرغم من وجود ما يقارب 200 طلب من 200 صحفي/ة يحتاجون لمنح مادية لظروف طارئة.

وأكد كامل على أنه لم يوافق سوى على الحالات الطارئة فقط والتي لن تتحمل انتظار 48 ساعة لحين انتخاب مجلس جديد، إلا أن السكرتير العام رفض إخطار أعضاء المجلس بالحالات العاجلة. في المقابل قام السكرتير العام أيمن عبد المجيد بإخطار الـ200 متقدم بطلبات، بأن عضوا المجلس محمود كامل وهشام يونس سبب رفض صدور قرارات المنح والإعانة.

الباب الرابع: مجمل أعمال لجان المجلس خلال العام الثاني

لم يختلف أداء لجان مجلس نقابة الصحفيين كثيراً خلال العام الثاني، إذ ظلت أغلب اللجان تعمل دون استراتيجية أو خطة ممنهجة وبانفراد تام من أعضاء مجلس النقابة دون مشاركة أعضاء الجمعية العمومية، فيما أصدر مجلس النقابة تقريرا[2] عن أداء المجلس نشر عبر موقع نقابة الصحفيين تتضمن عمل بعض اللجان، كما ظلت بعض اللجان معطلة مثل التشريعات والإسكان.

١- لجنة التسويات

ذكر تقرير مجلس النقابة أن لجنة التسويات التي ترأسها عضو مجلس النقابة محمد يحيى، قامت بفحص الشكاوى المقدمة من الزملاء أعضاء الجمعية العمومية، والتي تمثل أغلبها فى شكاوى الفصل التعسفى والإنذار بالفصل والإجبار على تقديم الاستقالة، أو القيام بإجازة بدون راتب، والتضييق والمنع من العمل أو المنع من دخول مقر العمل، وقطع الرواتب والأجور وغيرها من الأزمات.

وأوضح رئيس اللجنة في التقرير أنه تم التواصل مع الجهات والأشخاص المشكو في حقهم لحل تلك الشكاوى واحتواء الأزمات وتسوية المنازعات وحصول الزملاء على حقوقهم، وتمكنت من تسوية وحل بعض هذه الشكاوى القائمة بين الزملاء وصحفهم. ولم يذكر التقرير عدد تلك الشكاوى أو المؤسسات التي ارتكبت تلك المخالفات الإجراءات التي اتخذت ضدها لعودة حق الزملاء.

٢- لجنة الخدمات والتكنولوجيا

اقتصر نشاط اللجنة التي ترأسها عضو مجلس النقابة محمد يحيى يوسف على تقديم عدد من المسابقات الرياضية والترفيهية، إلى جانب الإعلان عن مباريات كرة القدم وإتاحة مشاهدتها للصحفيين وأسرهم من خلال الشاشات الموجودة بالدور الثامن (الكافتيريا) بالمبنى. إلى جانب أنشطة تجديد اشتراك العلاج ومترو الأنفاق.

٢ التقرير العام لمجلس نقابة الصحفيين ٢٠٢٣

٣- لجنة تطوير وتدريب المهنة

رصد تقرير لجنة تطوير وتدريب المهنة والتي ترأسها عضو المجلس حماد الرمحي، تقديم عدد من التدريبات خلال العام الثاني للصحفيين وأسرهم، إذ بلغ عدد الصحفيين الذين شاركوا في الدورات التدريبية خلال العام عام 2022 نحو (2780)، بالإضافة إلى عقد عدد من الدورات التدريبية خارج إطار القاهرة الكبرى للصحفيين.

٤- لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية

اقتصر تقرير اللجنة على عدد المشتركين في مشروع العلاج عن خلال العاميين الماضيين وحتى تاريخ إصدار التقرير عام 2023، كما قدم التقرير نسب الخصم التي تتحملها النقابة لكل عضو بالإضافة إلى أسماء المستشفيات المتعاقد معها مشروع العلاج، وكذلك قيمة الاشتراك.

لكن لم يتناول التقرير القصور الذي أحاط بالمشروع، كما لم يقدم خططا لكيفية معالجة القصور، والتي من بينها على سبيل المثال أزمة تعاقد المشروع مع أطباء ومستشفيات بشكل أكبر في المحافظات، وكذلك لجوء بعض المستشفيات والأطباء إلى فسخ التعاقد بسبب عدم تسديد المستحقات دون إبلاغ النقابة.

٥- لجنة النشاط

رصد التقرير الأنشطة التي قامت بها لجنة النشاط برئاسة عضو مجلس النقابة إبراهيم أبو كيلة خلال عام 2022، إذ نظمت اللجنة رحلات إلى مدينة شرم الشيخ ومدينة الغردقة، كما تم توفير مصايف بالساحل الشمالي، إذ بدأت اللجنة عملها من شهر مايو 2022 لإعداد وتجهيز الرحلات والمصايف وتم تشكيل لجنة من الصحفيين وبعض العاملين بالنقابة لفحص عروض الرحلات والمصايف المقدمة من مختلف الجهات واختيار أفضلها من حيث الخدمات والأسعار.

وتم التعاقد على وحدات مصيفية بالساحل الشمالي، والقيام برحلات إلى البحر الأحمر وجنوب سيناء بأسعار مناسبة وتحملت النقابة خمسة وعشرين في المئة من القيمة المتفق عليها مع هذه الجهات.

٦- لجنة الحريات

تمحور دور لجنة الحريات برئاسة عضو مجلس النقابة دعاء النجار على بيانات الإشادة لبرارات العفو الرئاسي دون غيرها خلال العام الأخير من عمر المجلس، بالإضافة إلى المتابعة القانونية لجلسات التحقيق والمحاكمة للصحفيين المحبوسين، وصرف إعانات استثنائية لهم تساعدهم على متطلبات الحياة- وفقا للتقرير.

في المقابل لم تقم اللجنة دورها المعهود في إصدار بيانات التضامن مع الصحفيين الذين تم إلقاء القبض عليهم، كما تراجعت الفعاليات التي كانت تقوم بها اللجنة في الماضي من معارض ومؤتمرات وندوات لدعم الصحفيين المحبوسين، فيما تغاضت رئيسة اللجنة عن إشراك أعضاء الجمعية العمومية في عمل اللجنة كما هو المعهود خلال السنوات الماضية.

٧- لجنة المرأة

رغم أن لجنة المرأة برئاسة عضو المجلس دعاء النجار، لم يصدر عنها على مدار العام الماضي أية بيانات تشير إلى استراتيجيتها في العمل أو تحركاتها أو أنشطتها، رصد التقرير عدد من الأنشطة التي شاركت فيها اللجنة.

إذ كشفت اللجنة عن مساندتها للزميلات اللاتي تعرضن لمشكلات وقضايا بالتعاون مع إدارة الشؤون القانونية بالنقابة، في إطار توفري بيئة عمل آمنة لهن.

وأوضح التقرير أن اللجنة حضرت في تحقيقات مجلة "الإذاعة والتليفزيون"، مع الزميلة صفاء الكوربيجي في 7 مارس 2022، بالإضافة إلى حضور تحقيق نيابة استئناف القاهرة في 7 سبتمبر 2022 مع 4 زميلات صحفيات بموقع "مدى مصر" هن: لينا عطا االله، ورنا ممدوح، وبيسان كساب، وسارة سيف، بمقر النيابة العامة بمكتب النائب العام بالرحاب في القضية رقم 19 لسنة 2022 حرص استئناف تحقيقات القاهرة.

كما كشفت اللجنة إنه في 10 فبراير 2022 بادرت اللجنة بالتضامن مع عدد من الزميلات "نقابيات وغير نقابيات"، بموقع "مصر 360" في الشكاوى الرسمية المقدمة منهن ضد رئيس تحرير الموقع، اتهمنه فيها بـ"التعنيف والترهيب المستمر لهن والعاملين في الموقع".

وأوضحت اللجنة أنه تم عرض شكاوى الزميلات على مجلس النقابة، وبدورهِ قرر تشكيل لجنة لبحث مشكلاتهن والاستماع إلى شكواهن وشكاوى الزملاء العاملين بالموقع، وتم اتخاذ الإجراءات النقابية، لعودة حقوق الزميلات والزملاء بالموقع، ولم يذكر التقرير نوع الإجراءات التي تم اتخاذها وما هو الإجراء الذي تم مع إدارة الموقع لضمان عدم تكرار هذه الوقائع.

كما أوضحت اللجنة أنها بادرت في 19 فبراير 2022، بتقديم دعمها وتضامنها الكامل مع

الزميلة أميرة عبد الحكيم، مدير مكتب "البوابة نيوز"، بالإسماعيلية، بعد تلقيها تهديدات واعتداءات لفظية أثناء تغطيتها الواقعة المؤسفة التي شغلت الرأي العام، آنذاك، لعريس الإسماعيلية وضربه لعروسه في الشارع بطريقة وحشية.

كما كشفت اللجنة أنها في 24 سبتمبر 2022 تضامنت مع الزميلة ولاء عمران الصحفية بجريدة الجمهورية، بعد تعرضها للاعتداء بالضرب والسب والقذف على يد أحد البلطجية بمنطقة الهرم، وفور علم اللجنة بالواقعة، قامت مقرر اللجنة بالتواصل مع مدير أمن الجيزة، وتم تحرير محضر بالواقعة، وتحويل المتهم للنيابة.

ومن جانبها قامت اللجنة، بالتعاون مع الشؤون القانونية بالنقابة، بحضور عدة جلسات تحقيق، لسماع أقوال الزميلة "ولاء عمران" بنيابة تاج الدول بإمبابة، ومواجهة المتهم بالواقعة، فأمرت النيابة بإخلاء سبيله بكفالة 5 آلاف جنيه، وتحويل الواقعة للمحكمة التي أمرت بحبس المتهم شهر.

وفي سبتمبر 2022 تعرضت الزميلة (ن، م) الصحفية بصوت الأمة، للتحرش أثناء حضور أحد المؤتمرات، وتم التضامن معها وحضور مقرر اللجنة، وممثل عن الشؤون القانونية بالنقابة عدة جلسات بمحكمة شمال الجيزة، وتقديم المذكرات القانونية والفيديوهات، التي أثبتت الواقعة عليه.

كما قالت اللجنة في تقريرها أنها قدمت المشورة والتوعية القانونية في عشرات القضايا التي تلقتها من قبل الزميلات الصحفيات في مشكلات مهنية وغير مهنية.

في المقابل لم تقم اللجنة بمتابعة المؤسسات الصحفية والتأكد على إصدار مدونة السلوك ووثيقة مناهضة التحرش وتطبيقها داخل المؤسسات لعدم تكرار وقائع التحرش والعنف التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، كما انفردت مقررة اللجنة دعاء النجار بالعمل داخل اللجنة دون مشاركة أعضاء الجمعية العمومية والصحفيات المهتمات بهذا الملف واللاتي طرحن أزمة الصحفيات داخل المؤسسات الصحفية، وهي طريقة عمل غير معهودة على لجان النقابة التي كانت تعمل على مدار تاريخها بالمشاركة بين أعضاء المجلس وأعضاء الجمعية العمومية.

٨- لجنة الجوائز المصرية

رصد التقرير إعلان اللجنة نتيجة مسابقة جوائز الصحافة المصرية 2022 للأعمال الصحفية المنشورة عام 2021 وأسماء الفائزين في المسابقة بعد اجتماعها مع لجان تحكيم المسابقة، برئاسة الأستاذة دعاء النجار المشرف العام على جوائز الصحافة المصرية، وعرضت اللجان نتيجة كل فرع من فروع المسابقة وحيثيات اختيارها، وتم اعتمادها وإعلان النتائج.

٩- لجنة الحج والعمرة

بعد توقف دام أكثر من عامين؛ بسبب جائحة كورونا وعقب رفع المملكة العربية السعودية الإجراءات الاحترازية المفروضة بسبب الجائحة، استأنفت لجنة الحج والعمرة برئاسة عضو المجلس حسين الزناتي نشاطها، وقامت بتنظيم ثلاث رحلات عمرة (مارس 2022، ديسمبر 2022، وفبراير 2023)، بالإضافة إلى تخصيص عدد من تأشيرات الحج من السفارة السعودية لتيسير أداء مناسك العمرة. ومع زيادة تكلفة برامج العمرة استطاعت اللجنة الاستمرار في تطبيق قرار مجلس النقابة بتقسيط مبلغ العمرة وفق عدد من الضوابط.

١٠- لجنة القيد

عقدت لجنة القيد برئاسة عضو المجلس خالد ميري، خلال الفترة من فبراير 2022 حتى فبراير 2023 ثلاث جلسات للقيد بجداول تحت التمرين والمشتغلين والأحكام الاستئنافية.

١١- لجنة المعاشات

عقدت لجنة المعاشات برئاسة أيمن عبد المجيد، خلال العام الأخير 9 اجتماعات، ووافقت على 48 طلب بالإحالة إلى جدول المعاشات، كما وافقت على صرف المعاش لأسرة 103 زملاء توفوا خلال تلك الفترة، منهم 48 زميلا بجدول المشتغلين، 55 زميلا بجدول المعاشات.

لجان لم تذكر في التقرير

لم يذكر التقرير أية نتائج أو انشطة قامت بها لجنة التشريعات أو لجنة الإسكان على مدار العام، حيث لم يختلف نشاط اللجنتين كثيرا عن العام الأول.

خاتمة وتوصيات

تراجع الأداء النقابي خلال العام الثاني والذي انتهى في مارس 2023 كثيرا، وأُجريت انتخابات التجديد النصفي في مارس 2023 على مقعد النقيب و6 من أعضاء مجلس النقابة، ويأمل الصحفيون/ات أن يشهد المجلس تغيرا في أدائه وأن تعود النقابة إلى رونقها ودورها المعهود في تقديم الدعم النقابي للصحفيين والصحفيات، والتدخل بشكل أفضل لحل الأزمات التي عصفت بالمهنة خلال السنوات الأخيرة.

وبناء عليه يوصي موقع "نقابة ميتر" بالآتي:

1- ضرورة عودة انضباط مجلس النقابة وانعقاد الاجتماعات بشكل دوري ومنتظم احترام للائحة الداخلية التي تنص على ضرورة اجتماع المجلس على الأقل مرة واحدة شهرياً، وتقديرا لأصوات الجمعية العمومية.

2- إعادة النظر في وضع اللجان واستراتيجية عملها وتفعيل اللجان المعطلة، وعودة التشبيك بين أعضاء المجلس والجمعية العمومية في تفعيل وعمل اللجان.

3- أن يقوم النقيب بدوره في تنفيذه وعوده الانتخابية التي بدأت مع بداية الدورة الجديدة في مارس 2023.

4- ضرورة الاشتباك بشكل جدي مع شكاوى الصحفيين والعمل على حل أزماتهم.